تحديد الفواعل المتدخلة في صنع سياسة التنمية الريفية في الجزائر انطلاقا من تصنيف مولر

قسيطة رشيدة
طالبة الدكتوراه تخصص السياسات العامة
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية بالجزائر

الملخص

ترمي هذه المقالة استعراض الجانب النظري للفاعل السياسي من منظور السياسة العامة واستعماله لتحليل أهم الفواعل المؤثرة في رسم، تنفيذ وتقييم سياسة التنمية الريفية في الجزائر.

في هذا السياق، حاولنا إسقاط نموذج مولر MULLER في تصنيف وترتيب الفواعل السياسية حسب قدرتها على التأثير وتطبيقه على الفواعل الرسمية وغير الرسمية الكثيرة التي تداخلت أدوارها ووظائفها في رسم وتنفيذ وتقييم سياسة التنمية الريفية في الجزائر والتي اقترنت مع السياسات الزراعية منذ سنة 2002 إلى يومنا هذا.

الكلمات المفتاحية: سياسة عامة، تنمية ريفية، فاعلون، نموذج مولر.

Abstract

The present paper aims to present the theoretical side of the political actor from public policy point of view in order to use it as a tool to analyze influential actors in the design and evaluation of rural development policy in Algeria.

In this context, attempts have been made to apply the Muller model in the classification of political actors.

The actors involved are multiple and whose roles and functions have become entangled and overlapping in the design, implementation and evaluation of rural development policy in Algeria. The latter has always accompanied agricultural policies since 2002 until now.

***Key words**: Public policy, rural development, actors, Muller model.*

مقدمة

واجهت الدول حديثة الإستقلال جملة من التحديات شغلت بال الطبقة السياسية التي سعت إلى استكمال الشرعية السياسية بشرعية القدرة على التسيير وتحقيق الرفاه الإقتصادي والاجتماعي لشعوبها. لفتت سياسات التنمية الريفية اهتمام الكثير من الدول لا سيما تلك الواقعة بالجنوب إذ تشكل مظاهر الفقر المرتبطة بقلة عرض الشغل، سوء التغذية، العزلة والأمية ونقص الهياكل القاعدية أوانعدامها عاملا مشتركا لهذه المناطق الأمر الذي أدى إلى هجرة السكان وبالتالي ظهور الموجات الكبرى للنزوح الريفي. تمثل هذه الآفات تحديات كبرى يتعين على كل دولة رفعها قصد إرساء حد أدنى من العدالة سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية بين مختلف أقاليمها.

تثير إشكالية تنمية المناطق الريفية بالجزائر العديد من التساؤلات، إذ بالرغم من توالي السياسات والمخططات التنموية منذ الإستقلال، مازال الريف الجزائري مصدرا لهجرة طاردة نحو المدن والتجمعات الحضرية الكبرى والمتوسطة كما تؤشر هذه الوضعية على أن المعاناة مازالت نصيب الأقاليم الريفية إذ تحيلنا إلى عمق وتشعب قضايا التخلف الإقتصادي والإجتماعي والثقافي لهذه الأقاليم.

أرست الدولة الجزائرية منذ سنة 2000 سياسة فلاحية دعمتها بعد سنتين بسياسة ريفية جريئة ومدروسة شارك في صياغتها وتنفيذها وتقييمها عدد كبير من الفواعل الرسمية وغير الرسمية. تهدف هذه الورقة إلى تصنيف هذه الفواعل حسب قدرتها على التأثير وذلك بإسقاط نموذج تصنيف مولر عليها.

والتساؤل الذي طرحناه هو التالي: هل يمكننا إسقاط نموذج مولر على الفواعل[1] المشاركة في صنع سياسة التنمية الريفية في الجزائر في الفترة الممتدة من 2002 إلى 2012 وما مدى ملاءمة هذا التصنيف للسياق الجزائري؟

وللإجابة على هذا التساؤل قسمنا الدراسة إلى ثلاثة محاور هي:

المحور الأول: نستعرض من خلاله الإطار النظري لمفهومي السياسة العامة والفاعل السياسي،

المحور الثاني: نستعرض بعض التصنيفات التي قام بها بعض المنظرين في هذا المجال،

المحور الثالث: نسقط تصنيف مولر للفواعل السياسية على فواعل صنع سياسة التنمية الريفية في الجزائر.

[1] فواعل بجمع التكسير أو فاعلون بجمع المذكر السالم، كلتا الصيغتين صحيحتين من منطلق قواعد اللغة العربية.

المحور الأول

الإطار النظري لمفهومي السياسة العامة والفاعل السياسي

تحديد الفواعل المؤثرة في سياسة ما، هو من صميم صنع السياسة وفهمها. إذ لا تنمو السياسات العامة في فراغ إنما تتحول بفعل الفواعل السياسية، من هنا تبرز أهمية تحليل السلطة[1]، فحسب "Robert Dahl" فإن تحليل "السلطة" ليس عملية تنظيرية بسيطة، بل عملية ذات أهمية تطبيقية قصوى. فطريقة سلوكنا في الحياة السياسية تعكس اعتقاداتنا تجاه طبيعة وتوزيع وممارسات السلطة التي تشكل النظام السياسي الذي نواجه. فإذا كنا نعتقد أن السلطة السياسية موزعة توزيعا موسعا داخل الجماعة في الوقت الذي هي فيه جد مركزة. وإذا كنا نعتقد أن السلطة مركزة بين أيدي الأقلية في الوقت الذي هي فيه موزعة بين أعداد كبيرة من الأشخاص والجماعات التي يجب أن تفاوض وتقنع وتدحض بالحجة، قصد الوصول إلى مقاصدها. في هذه الحالة نكون بصدد اقتراف أخطاء سياسية جسيمة.[2] من شأن هذا الفهم أن يجنبنا الأخطاء التي تطرق إليها Dahl من حيث معرفة نقاط قوة سياسة ما أو ضعفها كما يجعلنا نستشرف إمكانية نجاحها من عدمه.

انطلاقا من هذا المنظور، تهدف هذه المقالة إلى تحديد الفواعل المؤثرة في سياسة التنمية الريفية التي شرعت فيها الجزائر للفترة الممتدة من 2002 إلى2012 أي تحديد النفوذ الذي تتمتع به مختلف الفواعل في ظل النظام السياسي الراهن.

السياسة العامة: من التعريف الضيق إلى التعريف المتشعب

يجدر بنا قبل الشروع في تعريف الفواعل وتحديدها معرفة ماهية السياسة العامة التي تنشط داخلها الفواعل، إذ لا يمكننا فهم الفرع دون فهم الأصل، وعليه ورغم كثرة وتنوع التعاريف المقدمة للسياسة العامة، إلا أنها كلها تركز على العناصر التالية: الفواعل، النشاطات، المشاكل والحلول. هذا من جهة، من جهة أخرى، عرفت هذه التعاريف نوعا من التطور نظرا لتطور الدراسات في هذا التخصص؛ إذ تغير مفهوم الفواعل مع التطور النظري للتخصص.

فحسب Vinvent lemieux، يمكن تعريف السياسات العامة (...) على أنها محاولة لضبط وضعيات تعتبر مشاكل عمومية ضمن جماعات أو بين عدة جماعات. يصبح المشكل عموميا عندما يمس بشكل من الأشكال طريقة توزيع الوسائل بين الفاعلين الإجتماعيين. يتمثل الضبط في إعادة الوضعية - التي ينظر إليها على أنها إشكالية- إلى المعايير التي ابتعدت عنها (الضبط السلبي) أو جعلها تقترب من المعايير التي لم تستطع أن ترتقي إليها (الضبط الإيجابي). أما بالنسبة لمصطلح الجماعة، فيجب فهمه في معناه

[1] Robert Dahl, L'analyse politique contemporaine, Paris, Laffont, 1973 cité par Vincent Lemieux, Les politiques publiques et les alliances d'acteurs, Université Laval, 1994, P : 7.

[2] Ibid.

الواسع. إذ يمكن أن يتعلق الأمر بجماعة سياسية تتشكل من الدولة السيدة أو جماعة سياسية فرعية داخل هذه الجماعة (ولاية أو بلدية) أو حتى تنظيما كبيرا نريد دراسته لشبهه الكبير بالسياسات العامة مثال ذلك، المستشفى أو الجامعة ...إلخ [1]

أما توماس داي[2] فيرى "بأنها كل ما تقرر الحكومة فعله أو عدم فعله" كذلك شاركنسكي 1970 "السياسات العامة هي كل الأعمال التي تقوم بها الحكومة" وبالنسبة لكل منYves Meny et Thoenig "فإن دراسة السياسات العامة ليست إلا دراسة عمل السلطات العمومية على مستوى المجتمع"[3]

أما Bevallence فتتعلق السياسات الحكومية بالنسبة إليه بكل ما تقرر السلطات السياسية والإدارية المتشكلة بطريقة شرعية أن تفعل أو لا تفعل، وما تقوم به حقيقة في الواقع"[4] يحيلنا هذا الأخير إلى طريقة وصول النظام السياسي إلى السلطة التي تضفي عليه صفة الشرعية.

من جانبه يرى Heclo " أن السياسات العامة تتمثل في سلسلة من الأفعال أو اللاأفعال أكثر منها أفعال أو قرارات بعينها"[5].

ركزت كل التعاريف السابقة للسياسات العامة على نوع واحد من الفاعلين وهم الفاعلون الحكوميون أو السلطات العمومية. وعليه تكون قد أهملت الفواعل الأخرى والتي هي كذلك أطرافا، بطريقة أو بأخرى في القرارات أو اللاقرارات التي تتشكل منها السياسات العامة فعلى سبيل المثال: المنخرطون في الأحزاب السياسية، الجماعات المهتمة بالسياسات العامة، الخبراء المتخصصون، الهيئة الناخبة أو كذلك الهيئات المسيرة من طرف الإدارة. أما إذا حصرنا السياسات العامة في أعمال الهيئات الحكومية، فإننا نعتمد، بطريقة إرادية أولا إرادية، وجهة نظر أولئك الذين يسيرون فعلا السياسات العامة.[6]

أما Jenkins فيبتعد نوعا ما عن هذا التيار عندما يعتبر أن السياسات العامة تعود إلى مجموعة من القرارات المتشابكة التي يتخذها فاعل سياسي أو مجموعة من الفواعل السياسية"[7] وهو بهذا يكون أحد أندر الكتاب الذين يشركون كافة الفاعلين السياسيين وليس فقط الفاعلون المنتمون للحكومة في صناعة السياسات العامة.

---

[1] Vincent Lemieux, L'ETUDE DES POLITIQUES PUBLIQUES, les acteurs et leur pouvoir, Les Presses de l'Université Laval, 3ème Ed, 2009. P : 4.

[2] Dye, T, R,Understanding Public Policy, Englwood Cliff. Prentice Hall, cite par Vincent Lemieux, L'ETUDE DES POLITIQUES PUBLIQUES, les acteurs et leur pouvoir, Les Presses de l'Université Laval, 3ème Ed, 2009.

[3] Meny, et J.C. Thoenig Politiques publiques, Paris, Presses Universitaires de France. 1989, P : 9

[4] Bellavance, M), Les politiques Gouvernementales, Monréal, Agence d'Arc.1985, P : 30.

[5] Heclo, H, « Policy analysis » British Journal of political science, vol.2, n° 1 : 83-108. Cite par Vincent Lemieux, 2009. P : 4.

[6] BOUSSAGUET Laurie et al, Dictionnaire des politiques publiques, 3ème Ed, 2009, P : 31.

[7] JENKINS,W,I,. Policy Analysis, Oxford, Martin Robertson, 1978, P: 15.

تعريف الفواعل في السياسة العامة

نقصد بكلمة فاعل "ذلك الذي يفعل بصفة فردية أو جماعية أي مدى مشاركته في صيرورة اتخاذ القرار" مثل هذا التعريف يطرح عدة تساؤلات تتعلق بتحديد وتعريف الفاعل. فالفاعل يجب أن يكون قادرا على القيام بالفعل الإستراتيجي قدرة خاصة لإنسان بمفرده حتى يمكن اعتباره فاعلا ضمن سياسة عامة أي أن يكون لفعله انعكاسات ظاهرة على القرار السياسي.

من هذا المنطلق، يغطي مفهوم "الفاعل" ضمن السياسات العامة بعدين اثنين هما:

الأول: يتعلق بمدى مشاركة الفاعل في مسار السياسة؛

الثاني: يتعلق بالأثر أو مدى تأثير هذه المشاركة على النتائج.

تزداد مسألة تحديد الفاعل تعقيدا بمجرد دراستنا للفواعل الجماعية: ما هي المعايير التي تجعلنا نعتبر مجموعة من الأشخاص أو منظمة رسمية أو غير رسمية، مؤسسة أو إدارة فواعل؟

تبدو الإجابة على هذا التساؤل جوهرية لمن يحاول تحديد عدد الفواعل ضمن أية سياسة عامة (سياسة التنمية الريفية نموذجا) مع الأخذ في الإعتبار درجة إندماج الفواعل الفردية داخل الفاعل الجماعي وكذلك درجة الإنكسار الداخلي fragmentation للإدارة، المنظمة أو الفئة الإجتماعية. لذلك، فلا يمكننا منح نفس الأهمية أو القدرة على التأثير"للعمال" أو"الطلبة" أو"المستهلكين" أي أن تقاسم عدد معين من ظروف الحياة أو شروط العمل لا يمكن اعتباره تعريفا للفاعل الإجتماعي، يعد هذا الطرح مناقضا تماما للنظريات الجماعية والماركسية التي ينتقدها Mancur Olsen إذ يعتبر أن الإستراتيجية الأكثر عقلانية بالنسبة للفرد هي تلك المتعلقة بالمسافر المتخفي le passager clandestin فمثلا في حالة إضراب فمن العقلاني بالنسبة للفرد عدم تأييد الإضراب لأنه في حالة نجاح الإضراب، فإن زيادة الأجور ستطال جميع العمال سواء قاموا بالإضراب أم لا، أما في حالة فشله، فإن المحرضين والمضربين سيتعرضون للتمييز فيما يخص الترقية أو توزيع المهام.[1]

المحور الثاني

بعض التصنيفات التي قام بها بعض المنظرين في هذا المجال

يسود حاليا تيار قوي ضمن دراسة السياسات العامة يرى أنه يوجد ضمن أي قطاع للسياسة العامة " جماعة" communauté من الفاعلين أو "شبكة" réseau يتدخلون في المسار الذي من خلاله يتم رسم السياسة وإنجازها.

يرى Vincent Lemieux أن كلمة "جماعة" ضمن التيار الذي يأخذ بهذه التسمية مبالغ فيها لأن المصالح الأساسية الموجودة بين الفواعل الأساسية والأكثر نفوذا لا تبقي إلا النزر القليل من التأثير وبالتالي من المكان للأحزاب السياسية والسكان إذ لا يقاس رأي هؤلاء على العموم إلا عبر عملية سبر الآراء أو عن

[1] Olsen Mancur, La logique de l'action collective, cité par BOUSSAGUET Laurie et al, 2009, P : 32.

طريق التصويت في الإنتخابات. وبالتالي يصنف Vincent Lemieux الفواعل بالنظر للنفوذ الذي تتمتع به ومدى تأثيرها على السياسات.

تصنيف (1997 Fritz)

حسب تصنيف Fritz w.sharpf [1]، فإن الأفراد وحدهم قادرون على الفعل الإرادي إذ يجب الأخذ بعين الإعتبار بعدين هما:

البعد الخارجي: أي تحديد قدرة الفاعل الجماعي على حشد الموارد[2] المتوفرة ضمن فعل استراتيجي مثال ذلك وزارة الفلاحة والتنمية الريفية التي تطلب الموارد قصد حشدها لتحقيق فعل استراتيجي وهو الأمن الغذائي، الحد من النزوح الريفي وتحقيق التوازن الجهوي والمحافظة على الموارد الطبيعية أي علاقة الوزارة بمحيطها الخارجي المتمثل في الرئاسة والمالية والداخلية.

البعد الداخلي: أي تحليل التفاعلات بين الفواعل الداخلية لقطاع الفلاحة والتنمية الريفية قصد التمكن من أداء الأعمال المسندة إليها كفاعل جماعي مثال على ذلك مراجعة الهيكل التنظيمي للوزارة قصد التكيف مع الأدوار الجديدة، تغيير التسمية بناء على تغير الأدوار من وزارة الفلاحة والصيد البحري قبل سنة 2002 إلى تسمية وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، إنشاء منصب الوزير المنتدب مكلف بالتنمية الريفية ثم دمجه مع مهام وزير الفلاحة سنة 2008، مراجعة التقسيم الإداري للفروع الفلاحية على مستوى الدوائر حتى تواكب الأعمال الجديدة، توظيف موارد بشرية تتماشى مع الاحتياجات التي أنشأتها مهام التنمية الريفية خاصة ضمن قطاع الغابات باعتباره الإدارة المكلفة بتنفيذ سياسة التنمية الريفية.

يقترح Fritz w.sharpf سلسلة من التصنيفات متعلقة بأنماط مختلفة من الضبط سواء كانت رأسية كالإدارات والشركات، أنماط إرادية للحشد الإرادي كما يقترح تصنيفا بسيطا من أربعة أشكال من الفواعل الجماعية مشكلة كل واحدة منها من مجموعة من الأشخاص اختاروا التعاون من أجل تحقيق قضية معينة طبقا للشكل الآتي:

---

[1] Scharpf (Fritz w.), Games Real Actors Play, West View Press, 1997. cité par Boussaguet Laurie et al, 2009, P : 33.

[2] يمكن حسب Vincent Lemieux (2009) تحديد ستة أنواع من الموارد: 1- الموارد المعيارية، أو المعايير أو القواعد التي يستعملها الفاعلون كأوراق للضغط على النظام أو يسعون للحصول عليها 2- الموارد التموضعية أو المناصب المتمثلة في الوضعيات الرسمية أو الحقيقية التي يشغلها الفاعلون وعدد الأشخاص الذين يشغلون هذه المناصب 3 – الموارد التساهمية أوالقيادية التي تتمثل في مكاسب تستعمل كعتلة للسلطة 4- الموارد العقلانية أو الروابط التي تتمثل في العلاقات الإيجابية التي تنشأ مع فواعل أخرى وتستعمل كمزايا في أيدي الباحثين على القيادة 5- الموارد المادية أو القواعد المتمثلة في وسائل مادية بما فيها الوسائل المالية، كغيرها من الموارد تعتبر في نفس الوقت مزايا ورهانات للسلطة 6- الموارد المعلوماتية أو المعلومات المتمثلة في محتوى العديد من الرسائل.

الشكل 1: تصنيف Fritz w.sharpf للفواعل الجماعية المدافعة عن نفس القضية

		مرجعية توجيه الفواعل Référentiel	
		أهداف متفرقة	أهداف مشتركة
مراقبة الموارد	متفرقة	التحالف	حركة
	جماعية	النادي	جمعية، نقابة

Sources : scharpf (1997, p.55).

تصنيف Pierre Muller[1]

يصنف Pierre Muller أهم الفواعل في السياسة العامة لفرنسا من خلال "دوائر". تتكون الدائرة الأولى من رئيس الجمهورية وحاشيته، الوزير الأول ووزير المالية، ويجري ضمن هذه الدائرة التحكيم arbitrages بين المنافسة الحزبية ومتطلبات الضبط السياسي.

تضم الدائرة الثانية الإدارات القطاعية التي تلعب دورا لتصحيح وتصويب المصالح القطاعية وتنسيقها مع متطلبات السياسات الأوسع. تأتي بعدها الفواعل خارج جهاز الحكومة كالمنظمات المهنية، النقابات والجمعيات... إلخ

يضعPierre Muller داخل الدائرة الرابعة بقية الأعضاء السياسية كالبرلمان والهيئات القضائية والتي بداو دورها جد محدود – عن قصد- تحت الجمهورية الخامسة.

حسب نفس الباحث، فقد أدى التطور السياسي للمجتمع في كثير من الدول إلى مأسسة بعض أشكال مشاركة المجتمع المدني كالتظاهر الذي يعتبر مؤشرا على انفتاح أو إرادة انفتاح النظام السياسي داخل الدولة. يؤدي هذا الإنفتاح إلى الحد من الهرمية أو رأسية الفواعل وازدياد أفقيتها أوقابلية دوائرها للنفوذية perméabilité أي دخول الفواعل إليها وخروجهم منها.

تصنيف kingdon 1995

يجمع kingdon[2] الفواعل السياسية ضمن أربعة أصناف كبيرة مقسمة إلى أصناف فرعية. فهو يفرق بين الأصناف الموجودة داخل جهاز الحكومة بالمعنى الواسع وتلك الموجودة خارج هذا الجهاز، يتميز هؤلاء الفواعل بامتلاكهم للموارد التموقعية أو المناصب المتمثلة في الوضعيات الرسمية أو الحقيقية التي يشغلها الفاعلون وعدد الأشخاص الذين يشغلون هذه المناصب وكونهم في نفس الوقت غير متخصصين مقابل امتلاك الموارد المعلوماتية أو المعلومات من طرف الفواعل المتخصصين كالخبراء والباحثين.

[1] Muller. Pierre, Les politiques publiques, 8ème Ed, Paris, PUF, 2009.

[2] KINGDON, J.W., Agendas, Alternatives and Public Policies, New York, Harper Collins, cité par Vincent Lemieux, 2009. P: 30-31.

حسب هذان المعياران، نجد داخل الجهاز الحكومي فواعل غير متخصصة نطلق عليها تسمية "المسؤولين" وفواعل متخصصة داخل نفس الجهاز نطلق عليها تسمية "المهتمين". وخارج الجهاز الحكومي نجد كذلك فواعل متخصصة نطلق عليها تسمية "المهتمين" بالإضافة إلى فواعل أقل تخصصا نسميها "الأفراد Les particuliers".

يلاحظ Vincent Lemieux أن هذا النموذج يركز على الأدوار التي يلعبها الفاعلون داخل النظام السياسي وليس على الشخصيات أو الأفراد، إذ أن داخل نفس النظام السياسي يمكن أن يلعب الفاعل عدة أدوار. وهكذا يمكن أن نجد فاعلا يسلك بصفته مهتما كما نجده منخرطا داخل حزب سياسي وبالتالي له احتكاك مع المسئولين. في وقت الانتخابات، يتحول الفاعلون المصنفون ضمن دائرة "المسئولين" أو"الأعوان أو المهتمين"، إلى مجرد ناخبين ضمن صنف "الأفراد Les particuliers ".

من مستوى إلى آخر في النظام السياسي يلعب الفاعلون أدوارا مختلفة، فالمنتخبون وأعوان بلدية ما غير مركزية ضمن نظام سياسي أعلى يسلكون سلوك المهتمين داخل هذا النظام السياسي الأعلى. وبالعكس، لا يلعب الفاعلون المسؤولون ضمن النظام السياسي الأعلى إلا أدوارهم كأفراد ضمن البلدية التي يقيمون فيها. [1]

صنف المسئولين وأعوانهم وحاشيتهم: نجد ضمن هذا الصنف:

- المنتخبين وحاشيتهم الحزبية،

- **الإدارة**: المدراء المعينون من طرف رئيس الجمهورية أو الوزير الأول (النظام البرلماني) الذين يتموقعون بين صنف المسؤولين وصنف الأعوان مثال ذلك الكتاب وأهم أعوانهم داخل ديوان الرئيس وكذا مدراء الهيئات المستقلة، من جهة نظرا لكونهم مسئولين قطاعيين ومن جهة أخرى نظرا لقناعاتهم الحزبية وروابطهم الشخصية بالرئيس أو الوزير الأول. كما أنهم يتقاسمون اهتمامات فيما يتعلق بالتوجهات العامة للحكومة. على هذا الأساس يمكن اعتبارهم صنف فرعي من المسئولين.

أعوان التنظيم الإداري المركزي والهيئات المستقلة: يتكون هذا الصنف من البيروقراطيين الذين يشغلون مناصبهم مدى الحياة خلافا لأولئك الذين يعينون من طرف رئيس الجمهورية أو الوزير الأول. يعمل هؤلاء الفاعلون داخل الإدارات المركزية "الوزارات" أو مختلف التنظيمات المستقلة كالدواوين والوكالات غير المركزة بحكم وظيفتها مقارنة بالتنظيم الإداري للإدارات المركزية.

كما يمكن إدراج فئة العسكريين وأسلاك الشرطة الذين يلعبون أدوارا مهمة في بعض الأنظمة السياسية (الجزائر، مصر) خاصة في مرحلة تنفيذ السياسة بالإضافة إلى المحاكم والقضاة نظرا لدورهم في نقض القرارات الإدارية لاسيما عند تنفيذ السياسة العامة.

[1] Ibid.

المهتموم بما فيهم الخبراء ورجال الإعلام

يرى kingdon أنه يصعب رسم الحد الفاصل بين الفاعلين الموجودين داخل جهاز الحكومة من أولئك الموجودون خارجه. فأعضاء اللوبيات والمتخصصون هم في علاقة دائمة مع المسؤولين والأعوان بالإضافة إلى المجموعات التي تنتمي للهيئات الاستشارية المختلفة، غير أنه يجب التمييز بين هذان الصنفان الكبيران من الفواعل، فأولئك الموجودين داخل الجهاز الحكومي يشغلون مناصب رسمية لها سلطة حقيقية، الأمر الذي يميزهم عن باقي الفاعلين السياسيين، فهم يتمتعون بالموارد التي تضمنها لهم مناصبهم الشيء غير المتوفر لدى الفواعل الموجودة خارج الجهاز الحكومي.

كما يميز kingdon خمسة مجموعات من المهتمين: مجموعات أرباب العمل، المجموعات المهنية، المجموعات النقابية، الجماعات التي تهتم بالصالح العام، الباحثون والجامعيون والخبراء، الصحافيون ومسيرو المؤسسات الإعلامية.

الأفراد: الناخبون والمسيرون Administrés

- **الناخبون والرأي العام:** يشارك الناخبون في السياسات العامة بصفتهم مسيرين لاسيما عند تنفيذ السياسة. تجدر الإشارة إلى ضرورة التمييز بين الناخبين المنخرطين داخل الأحزاب السياسية عن غيرهم نظرا لتمتعهم ببعض السلطة للتأثير في السياسة عند تنفيذها خلافا للأفراد غير المنتمين لأي تنظيم سياسي.

لقد أخذ[1] Mucciarroni على نموذج kingdon قلة اهتمامه بالمؤسسات ودور القواعد القاهرة التي تعيق أو تسهل صيرورة السياسات كما اعتبر أن نموذجه ينطبق على النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية أكثر من غيره من الأنظمة أين نجد أن الهيكل السياسي مقسم وذو نفاذية أكثر من الأنظمة السياسية المركزية والمندمجة كالجزائر.

المحور الثالث

إسقاط تصنيف مولر للفواعل السياسية على فواعل صنع سياسة التنمية الريفية في الجزائر(2002-2012)

بناء على النقد الذي وجه لـ kingdon رأينا أنه من الأصوب اختيار نموذج Pierre Muller لسببين هما: شدة التشابه بين النظام السياسي الفرنسي والنظام السياسي الجزائري من حيث كونهما على المستوى الدستوري يصنفان كأنظمة رئاسية من جهة، وشدة مركزيتها من جهة أخرى Etat Jacobain.[2]

[1] MUCCIARONI. G. (1992). « the garbage Can Model and the Study of Policy Making: A Critique". Polity. Vol.24. n° 3: 459-482. Cité par Vincent Lemieux, 2009, P: 41.

[2] N.m. Démocrate intransigeant (du nom du club des Jacobins pendant la révolution) Dictionnaire du français contemporain, LIBRAIRE LAROUSSE, PARIS, 1966.

الجزائر، بلد حديث الاستقلال، عانت فيه المناطق الريفية شتى ضروب العزلة والفقر والتهميش كنتيجة طبيعية لحقبة إستعمارية مارست فيها الإدارة الفرنسية سياسة مدروسة هدفت تدمير الأنماط الجماعية للاستغلال والتملك العقاريين والتي كانت قاعدة لنسيج من العلاقات الإجتماعية يطبعها أو يميزها الإنتماء القوي للمجموعة الإجتماعية[1] الأمر الذي أدى إلى اختلال جذري في هياكل التنظيم الاقتصادي والاجتماعي للمناطق الريفية جعل من سكان الريف كتلة من البشر هائمة على وجهها منقطعة عن جذورها نظرا لعمق الندوب التي خلفتها سياسة التغريب التي مارستها، بوعي شديد، الإدارة الفرنسية الحاملة لقيم الحضارة الإنسانية. خلال الثورة التحريرية، عرف الريف الجزائري أكبر موجة من النزوح الريفي في تاريخه بكامله.

منذ الإستقلال، شهد الريف الجزائري تجربة عدة سياسات زراعية كالتسيير الذاتي للمستثمرات الفلاحية (1962-1965) التي هجرها المعمرون عند الإستقلال؛ الثورة الزراعية (1971-1979)، المستثمرات الفلاحية الاشتراكية (1980)؛ المزارع الجماعية والفردية (1987-2008).

لم تكف الحكومات المتتالية في الجزائر، عن صنع سياسات كان الريف وسكانه أهم مواضيعها. شكلت السياسات الزراعية المختلفة الأداة الأساسية لهذه السياسات. إذ تعين على الفلاحة -باعتبارها العمود الفقري للإقتصاد الريفي- أن تشكل المحرك الذي يجب على أساسه تطوير الأقاليم الريفية وتحسين ظروف معيشة سكان الريف على غرار سكان المدينة.

بعد انتهاء العشرية السوداء وعودة الأمن إلى المناطق الريفية، أرست الدولة سياسة التنمية الريفية ألحقتها على المستوى المؤسساتي بوزارة الفلاحة. الهدف الإستراتيجي من هذه السياسة هو تحقيق الأمن الغذائي، تثبيت سكان الريف واستغلال الموارد المتنوعة للأقاليم الريفية.

إن تصنيف الفواعل حسب الدوائر التي وضعها Muller [2] يمكننا من تتبع أثر هذه الفواعل في تصور وتنفيذ سياسة التنمية الريفية التي تمس ليس فقط شريحة عريضة من السكان أي سكان الريف البالغ عددهم 13 مليون نسمة بل كذلك أقاليم واسعة من الوطن بما أنها تعني أكثر من 948[3] بلدية مصنفة ريفية. كما تعد هذه السياسة إحدى أدوات تنفيذ السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم الرامية إلى إعادة التوازن السكاني بين مختلف جهات الوطن.

[1] BOURDIEU Pierre, SOCIOLOGIE DE L'ALGERIE, 1ère Ed, « Quadrige », 2010. P : 120.

[2] باحث فرنسي في السياسات العامة، مدير بحث في المركز الوطني لأبحاث العلمية ومركز الأبحاث الأوروبية، (العلوم السياسية) من أهم مؤلفاته، l'Etat en action

[3] La politique du Renouveau Rural- Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural- Commission Nationale du Développement Rural, août, 2006.

بالعودة إلى تصنيف مولر السالف الذكر يمكننا تحديد ست دوائر هي:

الدائرة الأولى: وتضم الفاعلين الأهم أو الأكثر تأثيرا في صنع السياسة العامة وهم حسب درجة تأثيرهم كما يلي:

- رئيس الجمهورية ومستشاريه، أي رئيس الديوان والمستشارين الثمانية بالإضافة إلى الهيئات التابعة مباشرة لرئاسة الجمهورية كالإدارة العامة للوظيفة لعمومية المكلفة بحشد وتوزيع الموارد البشرية والأمانة العامة للحكومة التي تعرض عليها كافة مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية وتضطلع بمهمة التنسيق بين مختلف قطاعات الحكومة.
- الوزير الأول بصفته المكلف بالتحكيم والضبط بين القطاعات الوزارية،
- وزير المالية بصفته المكلف بتوزيع الموارد المالية وتخصيصها حسب درجة الأهمية الإستراتيجية للقطاع بالنسبة لصانع القرار. في هذا السياق نلاحظ إنشاء عدة صناديق تخصيص خاص لفائدة قطاع الفلاحة والتنمية الريفية قصد تنفيذ سياسة التنمية الريفية كحساب التخصيص الخاص الذي عنوانه "الصندوق الوطني لتنمية مناطق الهضاب العليا والجنوب والصندوق الوطني لمكافحة التصحر وتنمية الرعي في المناطق السهبية والصندوق الوطني للتنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز.

- اللجنة الوطنية للتنمية الريفية، وهي هيئة أنشئت بموجب قرار رئيس الحكومة وتم تنصيبها بتاريخ 15 مارس 2006، تحت رئاسة الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، تضم هذه اللجنة ممثلين عن 18 دائرة وزارية وثلاثة هيئات وطنية. تضطلع هذه الهيئة بالتشخيص الشامل لوضعية المناطق الريفية، دراسة وتحليل الأسس والمقاربات والمنهجيات المقترحة في إطار سياسة التجديد الريفي وكذا تقييم قدرات الإندماج بين القطاعات على المستوى الإقليمي وصياغة مقترحات لتعزيزه.[1]

الدائرة الثانية: أي تلك التي تلعب دورا لتصحيح وتصويب المصالح القطاعية وتنسيقها مع متطلبات السياسات الأوسع، وهي طبعا أقل تأثيرا في صنع السياسة من الدائرة الأولى.

- تضم الإدارات القطاعية المركزية وأبرزها قطاع الفلاحة الذي ارتبط تاريخيا بالريف كون النشاط الفلاحي من اختصاص الريف دون المدينة في إطار التقسيم المكاني للعمل حتى أن هناك في مجال الإقتصاد ما يعرف بالاقتصاد الريفي أي تطبيق النظرية الإقتصادية على الفلاحة،

- بقية القطاعات الداعمة لقطاع الفلاحة لاسيما في تنفيذ سياسة التنمية الريفية كوزارة الداخلية والجماعات المحلية نظرا لدورها في تنفيذ هذه السياسة وتجسيدها عبر ما يسمى بالمشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة الذي يبنى تصاعديا انطلاقا من اقتراح السكان على مستوى البلديات الريفية ثم الدائرة الإدارية لتأكيد المشروع ثم الإدارات الولائية للمصادقة عليه وانتهاء بإقرار الوالي،

---

[1] قرار رئيس الحكومة رقم 3 المؤرخ في 5 مارس 2006.

- بقية الفواعل القطاعية المشاركة بقوة في سياسة التنمية الريفية كقطاع تهيئة الإقليم والبيئة، قطاع الأشغال العمومية لاسيما لفك العزلة وإنجاز المنشآت القاعدية الريفية، المؤسسات المتوسطة والصغيرة، التربية والتعليم، الصحة والسكان، الصيد البحري وتربية المائيات، السكن عن طريق برنامج السكن الريفي، النقل والري لاسيما الري الفلاحي، العمل والتشغيل والتضامن الوطني. نلاحظ أن المقاربة القطاعية التي سادت في سياسات الريف السابقة ركزت على قطاع الفلاحة واعتبرته القاطرة التي يجب أن تجر قطار التنمية الريفية، غير أن المقاربة الحديثة إرتأت تدخل جميع القطاعات في الريف حسب الموارد المتاحة والاحتياجات الإقليمية المختلفة والمتباينة للمناطق الداخلية والعميقة واعتماد مقاربة "الإقليم" في تعريف المناطق الريفية.

- الهيئات العمومية للدعم والضبط يتمثل دور مؤسسات ضبط السوق الزراعي في التحكم في عرض وطلب المنتوجات الفلاحية قصد المحافظة من جهة على دخل الفلاحين - الذين يشكلون شريحة كبيرة من الريفيين- ومن جهة أخرى، على القدرة الشرائية للمستهلكين، سبق أن تطرقنا إلى علاقة الإقتصاد الريفي بالتنمية الريفية، الأمر الذي يجعل دور هذه الهياكل جوهريا في عالم الريف. تتمثل هذه الهياكل في مختلف الدواوين الخاصة بالشعب الفلاحية كالديوان المهني الجزائري للحبوب والديوان الوطني للحليب والديوان الوطني المهني للخضر واللحوم. كما يمكننا إدراج اللجان الولائية المشتركة حسب الشعبة والمتكونة من كل المعنيين بتسيير الشعبة سواء كانوا رسميين أو غير رسميين. فيما يخص ضبط العقار الفلاحي يبرز دور الديوان الوطني للأراضي الفلاحية ONTA نظرا لكونه جهازا لتنفيذ السياسة الوطنية للعقار الفلاحي طبقا لأحكام للقانون رقم 08-16 المؤرخ في 3 غشت 2008 والمتضمن التوجيه الفلاحي.

الدائرة الثالثة: نضع ضمنها الفواعل خارج السلطة أو الحكومة أي تلك التي تؤثر بطريقة متفاوتة في صنع القرار لكنها لا تملك أية سلطة، نضع ضمن هذه الدائرة هيئات التفكير والبحث العلمي التي أثرت في السياسة لا سيما في مرحلة التشخيص والرسم كما نضع كلا من النقابات والتنظيمات المهنية الفلاحية إلى جانب بعض فواعل المجتمع المدني خارج قطاع الفلاحة.

- الهيئات العمومية للدعم العلمي والمعرفي على غرار المعاهد الوطنية المختلفة لدعم البحث العلمي كمركز البحث في الإقتصاد التطبيقي من أجل التنمية CREAD والمعهد الوطني الجزائري للبحث الزراعي INRAA والمركز الوطني لدراسة وتحليل السكانCENEAP والمكتب الوطني للدراسات حول التنمية الريفية BNEDER.

- لعب المركز الوطني لدراسة وتحليل السكان من أجل التنمية CENEAP دورا جوهريا لاسيما عند القيام بتشخيص احتياجات الريف والصعوبات التي يتخبط فيها سكانه إذ أنتج المركز مجموعة من

الأبحاث تحت عنوان " تحولات عالم الريف" سنتي 2003 و2004.[1] مكن هذا التشخيص من تحديد المحاور التي يجب التركيز عليها في سياسة التنمية الريفية أما المكتب الوطني للدراسات حول التنمية الريفية BNEDER فقد إضطلع بدور دراسة المشاريع الموجهة لعالم الريف وكذا تقييم مدى نجاعتها أوتلاؤمها مع المستوى الإقتصادي والإجتماعي للريف الجزائري بالإضافة إلى المركز الدولي المتوسطي للدراسات الزراعية العليا CIHEAM الذي يتخصص في دراسة إشكاليات التنمية الفلاحية والريفية في دول حوض البحر الأبيض المتوسط . تستعمل كافة هذه الفواعل خبراء وطنيين وأجانب.

- صحافيون وباحثون وأساتذة متخصصون ومهتمون بالشأن الفلاحي والريفي، أوتلك المدافعة عن المصلحة العامة مثل حركة مناهضة إنتاج المواد الغذائية المحسنة جينيا OGM وحماية الموارد الوراثية الوطنية وجمعية المرأة الريفية.

- تتشكل التنظيمات المهنية الفلاحية في الجزائر من الجمعيات والتعاونيات الفلاحية وغرف الفلاحة التي أنشئت إثر الانفتاح السياسي والاقتصادي للجزائر الذي بدأ نهاية الثمانينات تحت ضغط صندوق النقد الدولي.

طبقا للقانون رقم 90-31 المؤرخ في 17 جمادى الأولى عام 1411 الموافق 4 ديسمبر سنة 1990 والمتعلق بالجمعيات، تهدف الجمعيات إلى ترقية نشاطات ذات طبيعة مهنية بينما تهدف التعاونيات الفلاحية إلى تحقيق التضامن المهني بين أعضائها. وعلى هذا الأساس يمكنها القيام بكافة العمليات التي تدخل عادة في إطار المهنة الفلاحية.

نظم المرسوم التنفيذي رقم 91- 38 المؤرخ في 16 فبراير سنة 1991 الذي يحدد القانون الأساسي لغرف لفلاحة مجال نشاطها حيث جعلها " ملتقى لتمثيل مصالح المهنة الفلاحية. ومنذ سنة 1996 خولت غرف الفلاحة منح صفة فلاح عن طريق منح "بطاقة فلاح" لمنخرطيها.[2]

تنتظم الغرف الفلاحية في 48 غرفة فلاحية على مستوى الولايات موحدة في الغرفة الوطنية للفلاحة وهي عبارة عن منبر يتكون من مجموع الجمعيات والتعاونيات المنخرطة والمتواجدة على إقليم كل ولاية، تضطلع هذه التنظيمات بدور حلقة وصل بين السلطة والمهنة، وتمول من طرف اشتراكات المنخرطين، يبرز فيها دور كبار الفلاحين وأصحاب النفوذ حسب المهنة.

---

[1] La collection « LES MUTATIONS DU MONDE RURAL » est constituée de plusieurs revues : « PROBLEMATIQUE DU MONDE RURAL » ; « PARTICIPATION ET CAPACITES PARTICIPATIVES DES POPULATIONS DES ZONES RURALES » ; « LES ATTENTES DU MONDE RURAL » ; « CONTRAINTES ET BESOINS PRIORITAIRES DES POPULATIONS RURALES : ANALYSE QUALITATIVE ».

[2] Houria BEBARKAT, Coopération et association dans la politique agricole en Algérie: l'enjeu sociétal, Revue sciences Humaines, n° 35, juin 2011, pp.29-52.

- بقية الجمعيات والتعاونيات الفلاحية التي يبلغ عددها 1261 [1] حسب إحصاء سنة 2016 لكنها تبقى محدودة التأثير خارج الغرفة الفلاحية كما لا يفوتنا ذكر جمعيات حماية المستهلكين التي تتأثر وتؤثر في السياسات الزراعية لا سيما سياسات التغذية نظرا لمشاركتها في الكثير من المجالس واللجان الرسمية باعتبارها تدافع عن المستهلك[2].

- نقابة البياطرة التي تتمتع بقوة تأثيرها وبتجانس منخرطيها ونفوذها المحسوس داخل دوائر صنع القرار بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية نظرا لحساسية الأدوار التي تقوم بها من جهة ولشدة تنظيمها ولكون عدة وزراء للفلاحة هم في تكوينهم بياطرة سابقون كالوزير المكلف بالتنمية الريفية.

- الإتحاد العام للفلاحين الجزائريين منظمة جماهيرية تابعة لحزب جبهة التحرير الوطني تأسست سنة 1974 لمرافقة الثورة الزراعية ذات الصبغة الإشتراكية. كانت تتمتع بنفوذ كبير نظرا لكون جل منخرطيها من قدماء المجاهدين الذين استفادوا من الأراضي الفلاحية التي بقيت شاغرة بعد رحيل المعمرين. كان دورها يتمحور أساسا في تنمية الوعي السياسي والإيديولوجي للفلاحين الفقراء كما مثلت الإطار المؤسساتي لتنفيذ والدفاع عن المحتوى السياسي والإجتماعي والثقافي للثورة الزراعية.[3]

حسب Claudine Chaullet الباحثة الجزائرية من أصول فرنسية في علم الإجتماعي الريفي، "لم تعد هذه المنظمة تضمن التعبير عن المطالب والاحتياجات" لأنها فقدت قاعدتها التي كانت تتمثل في كل من الفلاحين والعاملين في القطاع العمومي الفلاحي والإطارات والعاملين في وزارة الفلاحة والمنظمات شبه الفلاحية، لم تعد موجودة عبر كامل التراب الوطني ولم تعد تلعب دور الضبط السياسي بين الدولة والمنتجين، فقد فقدت دورها كممثل والناطق باسم الفلاحين الجزائريين"[4]

الدائرة الرابعة: نضع ضمنها الأعضاء السياسية كالبرلمان بغرفتيه والهيئات القضائية والتي اتسم دورهما بالضعف مقارنة بالدوائر السابقة أي السلطة التنفيذية. نرى أن البرلمان يمارس وظيفة برلمانية بعيدة كل البعد عن مفهوم السلطة البرمانية أي أن دوره هامشي جدا مقارنة بالأدوار التي تلعبها الأجهزة التنفيذية والإدارة في الجزائر كونهما تمارسان السلطة والنفوذ الفعليين.

---

[1] بطاقية الجمعيات المهنية الفلاحية، وثيقة عمل، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، مديرية الشؤون القانونية والتنظيم، مكتب تنظيم المهنة والتعاونيات.

[2] قال كلينتون في هذا السياق " كلنا مستهلكون" أي ابتداء من رئيس الجمهورية إلى أدنى مواطن.

[3] LARS Jonsson, la Révolution agraire : histoire, contenu et problèmes, Scandinavian Institue of African studies, UPPALA, 1978. P : 52.

[4] Chaulet Claudine. Les ruraux algériens et l'État. In: Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, N°45, 1987. pp. 67-79. doi : 10.3406/remmm.1987.2171 http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/remmm_0035-1474_1987_num_45_1_2171

الدائرة الخامسة: نضع ضمنها الفواعل الخاصة والعمومية أين تتداخل الفواعل الرسمية وغير الرسمية،

- خلايا التنشيط الريفي البلدية المكونة من السكان المحليين والممثلين عن البلدية (المنشطين والمسهلين) الذين يلعبون دور حلقة الوصل بين الإدارة المركزية (لجنة الولاية) والسكان والذين يتمثل دورهم في تصور وتنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة.

لقد استبدلت الدولة مقاربتها في رسم سياسة التنمية الريفية من مقاربة "من الأعلى إلى الأسفل" بمقاربة جديدة تتمثل في مقاربة "من الأسفل إلى الأعلى". يهدف هذا المنطق التصاعدي إلى إشراك المواطنين في اتخاذ القرارات العمومية، وخلق أشكال جديدة للتنظيم الإقليمي يكون أكثر ملاءمة للواقع الإقتصادي وأنماط الحياة المختلفة كما يهدف إلى خلق مساحات لمشاريع تتميز بأشكال قوية من التضامن الإنساني والإجتماعي والإقتصادي وكذا إعطاء اختصاصات جديدة للبلديات وتجمعاتها والولايات والجهات قصد تلبية الحاجات وتمكينها من التنسيق الجيد فيما بينها.[1]

الدائرة السادسة: نضع الفواعل الأجنبية أي الأجهزة فوق الوطنية سواء كانت منظمات دولية رسمية أومنظمات غير حكومية ONG أي تلك التي ساهمت في تحويل سياسة التنمية الريفية Transfert de Politique إلى الجزائر. نضع ضمن هذه الدائرة:

- برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD وبرامج المنظمة العالمية للتغذية FAO للتنمية الفلاحية والريفية وكذا برنامج البنك العالمي للتنمية الريفية بالإضافة إلى الصندوق الدولي للتنمية الفلاحية FIDA كما نجد برامج إقليمية في إطار التعاون الدولي لدول حوض البحر الأبيض المتوسط.

الخلاصة وأهم النتائج

يصعب الخروج بنتائج واضحة من حيث معرفة وتحديد أصحاب النفوذ الحقيقيين في رسم وتنفيذ سياسة التنمية الريفية فقط من خلال تصنيف مختلف الفواعل المساهمة من بعيد أومن قريب نظرا لكثرتهم وتداخلهم وتفاوت درجات تأثيرهم على أصحاب الموارد سواء كانت مناصب أو معلومات أو وسائل مادية. يحتاج الموضوع إلى المزيد من التأصيل النظري والميداني وربما استعمال عدة تصنيفات كتصنيف kingdom الذي يغطي حيزا كبيرا من الفواعل.

إحدى النتائج البارزة هي أن الدولة الجزائرية- التي طالما كانت المحرك الأساسي للتنمية- قد اعترفت، بالتنظيمات المهنية والتنظيمات الريفية كهيئات يمكنها أن تشكل فواعل أساسية إضافة إلى كونها وسائط محلية لتحريك وتحفيز الديناميكة الإقتصادية والضبط الإجتماعي للمناطق الريفية. كما أن اتخاذ مقاربة "من الأسفل إلى الأعلى" عند اقتراح مشاريع جوارية للتنمية الريفية المندمجة يعطي

[1] Stratégie nationale de développement rural durable, ministre délégué chargé du développement rural, juillet 2004.

مجالا أكبر للسكان المحليين للتأثير على السياسة، وبالتالي ورغم محافظة السياسات العامة في الجزائر على خصائصها الأساسية فإنها قد بدأت تظهر بعض الإنفتاح والنفاذية نظرا لعدة عوامل سيما الفواعل الدولية التي أسست هذه السياسات وعملت على تحويلها إلى دول الجنوب.

الطبيعة السلطوية للنظام الجزائري لا تدع إلا حيزا ضيقا للفواعل غير الرسمية عكس ما هو واقع داخل المجتمعات الديمقراطية التي نمت فيها هذه الممارسة لعدة عقود حتى أصبحت الفواعل غير الرسمية تزاحم الفواعل الرسمية في صنع السياسة وتحديد كيفية تنفيذها إلا أن انتشار التعليم والتطور التكنولوجي وانتشار وسائط الإتصال ينم عن توسع مرتقب لهذه المشاركة في الجزائر.

يحتاج هذا الحقل المعرفي إلى تعميق الأبحاث وتأصيلها حول مفهوم الفواعل المؤثرة وكيفية ممارستها في مختلف السياسات القطاعية ومضاعفتها لأنها مفاتيح لفهم كواليس صنع السياسة والسياسات في الجزائر.

الشعب الجزائري في معظمه ذو أصول ريفية،[1] تؤثر هذه الأصول في الخصائص الإجتماعية للأسرة الجزائرية ولنظرتها إلى السياسة وإلى طريقة ممارستها وبالتالي فإن دراسة عالم الريف لاسيما من الناحية السوسيولوجية وتتبع التطور التاريخي لهذا العالم المتشبع بموروثنا الثقافي كفيل بجعلنا نفهم الكثير من إشكالياتنا السياسية والإقتصادية الراهنة.

[1] Secrétariat social d'Alger, Monde rural et monde urbain, information rapide- Bulletin mensuel, 7ème série. N° 4/5/6/7- avril 1969.